اللائحة الطلابية.. مازال إقصاء الطلاب مُستمرًا

ورقة موقف عن إجراءات تعديل اللائحة الطلابية

اللائحة الطلابية..اللائحة الطلابية.. مازال إقصاء الطلاب مُستمرًا

ورقة موقف عن إجراءات تعديل اللائحة الطلابية

الناشر:
المفوضية المصرية للحقوق والحريات

WWW.EC-RF.ORG
Info@rights-freedoms.org

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي
نَسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل ٤,٠ دولي.

إعداد:

محمد مصطفى

الباحث بملف الحقوق والحريات الطلابية بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات

مراجعة:

محمد لطفي

المدير التنفيذي بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات

المحتويات:

مقدمة ١
لائحة أمن الدولة وإلغاء انتخابات الاتحادات الطلابية ٣
مقترح الظل للحركات والاتحادات الطلابية ٦
خاتمة ٩
توصيات ١٠
المراجع ١١
ملحق ١ ..... ١٤

مقدمة

مازالت أزمة الاتحادات الطلابية بالجامعات المصرية تتكرر للعام الدراسي الرابع منذ أحداث ٣ يوليو ٢٠١٣. فقد تم الغاء انتخابات العام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٣ بسبب الأوضاع الأمنية آنذاك وتكرر نفس الأمر في العام الذي يليه رغم قيام وزير التعليم العالي الأسبق أ.د سيد عبد الخالق بتعديل اللائحة المالية والإدارية للاتحادات الطلابية. ومع تولي أ.د أشرف الشيحي منصب وزير التعليم العالي في سبتمبر ٢٠١٥ تم اجراء بعض التعديلات على اللائحة المالية والإدارية واجراء انتخابات الاتحادات الطلابية لكن قامت الوزارة بإلغاء نتيجة انتخابات المكتب التنفيذي لاتحاد طلاب مصر.

ومع مطلع العام الدراسي الحالي تصدرت تصريحات وزير التعليم العالي السابق بإجراء انتخابات الاتحادات الطلابية على لائحة ٢٠٠٧ التي صدرت في عهد الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك والتي لا تنص على وجود كيان اتحاد طلاب مصر، لكن تم رفض هذا المقترح من قبل المجلس الأعلى للجامعات، واقر استمرار الاتحادات الطلابية القديمة لحين إعداد لائحة جديدة وإجراء الانتخابات بمقتضاها.

تسعى هذه الورقة لتوضيح تعامل وزارة التعليم العالي مع أزمة اللائحة الطلابية خاصة في العام الدراسي الحالي ٢٠١٧/٢٠١٦، ومدى الانتهاكات التي انتهجتها وزارة التعليم العالي في تعاملها مع الأزمة. بالإضافة إلى ردود أفعال الحركات والاتحادات الطلابية تجاه تجاهل الوزارة لإشراكهم في لجنة اعداد اللائحة وإعدادهم لمقترح ظلّ، واستبيان مدى عمل مقترح حملة "جامعتنا" على ازدياد مساحة استقلالية اتحاد الطلاب المالية والإدارية وتجاوز الإشكاليات التي عملت اللوائح الطلابية السابقة على تقنينها.

اعتمدت الورقة على المعلومات والبيانات التي نشرتها صفحات الحركات والاتحادات والحملات الطلابية بعد التحري من دقتها، كما اعتمدت على التصريحات الصحفية التي أدلى بها وزراء التعليم العالي ورئيس لجنة اعداد مقترحات اللائحة الطلابية. بالإضافة إلى شهادات الطلاب المشاركين في حملة جامعتنا. تتناول الورقة اولاً تصريحات وزير التعليم العالي السابق حول الرجوع للائحة ٢٠٠٧ ورفض مقترحه من قبل المجلس

الأعلى للجامعات وعملية اعداد مقترحات اللائحة الطلابية من قبل اللجنة التي شكلتها الوزارة. ثانياً تناقش الورقة رد فعل الحركات الطلابية واعداد مقترح للائحة الطلابية ومدى مساحة الاستقلالية التي عمل مقترح حملة "جامعتنا" على تقنينها للاتحادات الطلابية.

لائحة أمن الدولة وإلغاء انتخابات الاتحادات الطلابية

كان إلغاء نتيجة انتخابات المكتب التنفيذي لاتحاد طلاب مصر في العام الدراسي "٢٠١٦/٢٠١٥" مؤشر على تخوف وزارة التعليم العالي من وجود طلاب معارضين للانتهاكات التي ينتهجها النظام الحاكم في حق طلاب الجامعات. فبعد الغاء انتخابات اتحاد الطلاب لعامين دراسيين متتالين بعد احداث ٣٠ يونيو ٢٠١٣ الغت وزارة التعليم العالي نتيجة انتخابات المكتب التنفيذي لاتحاد طلاب مصر وارجعت الوزارة ذلك بسبب عدم وجود كيان اتحاد طلاب مصر في اللائحة الطلابية الصادرة عام ٢٠٠٧, وأن اللائحة التي تنص على وجود كيان اتحاد طلاب مصر صدرت بقرارات وزارية. وبناءً على ذلك فإن القرار الجمهوري يُبطل القرار الوزاري.[١]

تناسى وزير التعليم العالي السابق أ.د أشرف الشيحي أنه قام بتعديلات على اللائحة المالية والإدارية التي صدرت في عهد وزير التعليم العالي الأسبق أ.د السيد عبد الخالق والتي تحتوي على وجود كيان اتحاد طلاب مصر.[٢] غير ذلك وأن كانت اللائحة الطلابية ٢٠١٣ قد شابها عوار قانوني فانه استمرار العمل بها لا يوقفه الا حكم قضائي. وأن الطعون[٣] التي قُدمت في اللائحة سابقاً لم يتم الفصل فيها بعدم قانونية اللائحة. بالإضافة إلى ذلك قرر قسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة حفظ الموضوع في الطلب المقدم من وزير التعليم العالي الأسبق السيد عبد الخالق بشأن مدى جواز إيقاف العمل باللائحة المالية والإدارية للاتحادات الطلابية لسنة ٢٠١٣, والعودة بالعمل للائحة القديمة أم أن الأمر يستلزم إصدارا تشريعياً.[٤]

في بداية العام الدراسي الحالي "٢٠١٧/٢٠١٦" صرح وزير التعليم العالي السابق أ.د أشرف الشيحي أن انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات الحكومية سيتم اجرائها طبقاً للائحة ٢٠٠٧ والتي صدرت في عهد الرئيس الأسبق "حسني مبارك". وعلل الشيحي ذلك بسبب وجود طعون مقدمة على لائحة ٢٠١٣ امام القضاء[٥] التي صدرت بقرار رئيس الوزراء الأسبق هشام قنديل.[٦] وبذلك لم يبال الوزير السابق بقرار مجلس الدولة السابق ذكره والصادر في ٩ مارس ٢٠١٦ والتي مفادها استمرار العمل بلائحة ٢٠١٣. وحاول العودة للائحة أخرى دون الاستناد على حكم قضائي او فتوى تشريعية.

احتجت الحركات الطلابية على تصريح الوزير، وأعربت عن رفضها للعودة للائحة "أمن الدولة"، وأصدر الاتحاد العام لطلاب مصر بياناً طالب فيه الاتحادات الطلابية المنتخبة تسليم اعتراضات رسمية لعمداء الكليات ورؤساء الجامعات ضد عقد الانتخابات بلائحة ٢٠٠٧[٧]. بالإضافة إلى ذلك رفض المجلس الأعلى للجامعات مقترح الوزير بالعودة للائحة ٢٠٠٧ لإجراء انتخابات عضوية الاتحادات الطلابية، الأمر الذي على أثره تم تأجيل الانتخابات لحين تعديل اللائحة الحالية. وبناءً على مقترح وزارة التعليم العالي بتشكيل اللجنة العليا المختصة بجمع مقترحات الطلاب حول اللائحة الطلابية المزمع تعديلها، والتي لاقت رفض المجلس الأعلى بكامل أعضائه[٨]، وذلك بسبب عدم تمثيل كل الجامعات في مقترح اللجنة ووجود طلاب خريجين بها.

وقد شكل وزير التعليم العالي السابق لجنة لجمع المقترحات الخاصة باللائحة الطلابية برئاسة أ.د عبد الوهاب عزت رئيس جامعة عين شمس لكن تضمنت اللجنة رئيسي اتحاد طلاب جامعة عين شمس وجامعة الإسكندرية السابقين، وهو ما اثار اعتراض المجلس الأعلى للجامعات وفضل الاستعانة برؤساء حاليين للاتحادات الطلابية. وبناءً على تصريحات[٩] أ.د عبد الوهاب عزت رئيس لجنة مقترحات اللائحة الطلابية، أن اللجنة تسلمت ٢٢ مُقترح من ٢٢ جامعة حكومية. واللجنة بصدد رفع تقريرها النهائي لوزير التعليم العالي والبحث العلمي أ.د خالد عبد الغفار.

لم تكن هناك شفافية ومهنية في عملية جمع مقترحات اللائحة الطلابية من الجامعات. فقد أصدر ملتقى كليات الحقوق المصرية الذي انعقد في جامعة بنها في ٣٠ يناير ٢٠١٧ بياناً[١٠] أعربوا فيه عن رفضهم لقرار الوزير بتشكيل لجنة لجمع مقترحات اللائحة الطلابية دون تمثيل كافي لرؤساء الاتحادات الطلابية المنتخبين وضم طلاب خريجين باللجنة. بجانب ذلك لم يشارك الطلاب في بعض الجامعات في المقترحات التي تم ارسالها للوزارة، ومع اعتراض الطلاب على هذا الفعل علل الموظف المسؤول ذلك بسبب الحاح لجنة جمع المقترحات بالوزارة بضرورة ارسال مقترح اللائحة.[١١]

وبدراسة المقترحات[١٢] التي اتم ارسالها للجنة جمع مقترحات اللائحة نجد أن كافة المقترحات لا تعمل على استقلالية الاتحادات الطلابية المالية والإدارية. فعلى سبيل المثال كانت مقترحات شروط الترشح لعضوية مجلس الاتحاد تتضمن شروط مطاطة مثل أن يكون للطالب نشاط ملحوظ في اللجنة المرشح لها, والا يكون منتمي لجماعة إرهابية يحظرها القانون. نفس هذه الشروط كانت تستغلها إدارات الكليات والجامعات لإقصاء الطلاب ذوي النشاط السياسي. بجانب انها تُكرس لوصاية إدارات الكليات والجامعات على الاتحادات الطلابية في القرارات المالية المتعلقة بصرف الأموال الخاصة بأنشطة الاتحاد والقرارات الإدارة الخاصة بتنفيذ الأنشطة. وهو الأمر المناقض لاستقلالية اتحاد الطلاب المالية والإدارية. مما يتضح أن اللائحة التي يتم اعدادها لن تعمل على حل المشكلات التي تواجهها الاتحادات الطلابية. وبمقارنة هذه المقترحات مع اللائحة الطلابية ٢٠١٣ والتي صدرت في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي يتبين أن لائحة ٢٠١٣ ذات أكبر مساحة لاستقلالية اتحاد الطلاب المالية والإدارية. فأزمة اللائحة الطلابية يعاني منها المجتمع الجامعي منذ احداث مارس ١٩٥٤. فمقدار الاستقلالية التي تمنحها اللائحة للاتحادات الطلابية يعتمد على وضع المُناخ السياسي آنذاك. ومن المتوقع أن اللائحة التي ستصدر ستكون مقيدة للاتحادات الطلابية وتجعلها خاضعة لسلطة إدارة الكلية والجامعة.

مقترح الظل للحركات والاتحادات الطلابية

دفع تهميش وزارة التعليم العالي للحركات والاتحادات الطلابية المعارضة لسياسات النظام الحاكم في مراحل اعداد اللائحة الطلابية, إلى عمل الطلاب على اعداد مقترح لائحة موازي للمقترح الذي أعدته اللجنة المشكلة من قبل وزارة التعليم العالي. فقد اعدت حملة "جامعتنا" مقترح للائحة الطلابية[١٣], وأصدرت بياناً أوضحت فيه أن مدير مكتب وزير التعليم العالي قد تسلم مقترح اللائحة الطلابية من وفد طلابي مُمثل لحملة "جامعتنا" برقم وارد (١٦٦٩+٣) ليتم عرضة في اجتماع اللجنة المُشكلة من وزارة التعليم العالي لإعداد مقترح اللائحة الطلابية[١٤].

حاولت حملة "جامعتنا" لقاء أ.د عبد الوهاب عزت رئيس جامعة عين شمس, إلا أن مدير مكتبه أخبر الطلاب أن اللجنة انهت عملها وقدمت المقترح لوزير التعليم العالي. وأن الوزير أصبح المسؤول عن إقرار اللائحة. تواصل الطلاب مع وزير التعليم العالي أ.د خالد عبد الغفار واكد لهم أن المقترح الذي قاموا بتقديمه سيتم اخذه في الاعتبار[١٥].

عمل المقترح الذي شارك في اعداده مجموعة من الطلاب من مختلف الحركات والاتحادات الطلابية على تلافي الإشكاليات التي تُكبل استقلالية اتحاد الطلاب المالية والإدارية في اللوائح الطلابية السابقة. اعتمد الطلاب على لائحة ٢٠١٣ في اعداد مقترحهم بصفتها صاحبة أكبر قدر من استقلالية اتحاد الطلاب. فبداية من تعرف الاتحادات الطلابية عمل المقترح على توصيفها -بالنقابات الرسمية تعمل على مصالح الطلاب وحقوقهم-وهنا إشارة بضمان مقترح اللائحة للتعددية النقابية للطلاب على عكس اللوائح السابقة التي كانت لا تضمن وجود نقابات مُستقلة. بجانب ذلك حدد الهدف الرابع من اهداف الاتحادات الطلابية "**الدفاع عن مصالح الطلاب وحقوقهم وكفالة التعبير عن آرائهم**" وذلك في محاولة لإلغاء القيود على ممارسة حرية الرأي والتعبير, فقد عمل المقترح على تنقيح نفس الهدف في لائحة ٢٠١٣ الذي ارجع الدفاع عن حرية الرأي للإجراءات القانونية في هذا الشأن[١٦].

حدد مقترح اللائحة شرطين فقط للتقدم للترشح لعضوية لجان مجالس الاتحاد وهي أن يكون الطالب **"١- متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية، ٢-مسددأ لرسوم الاتحاد (٣%) بحد أدنى ١٠ جنيهات. ولطلاب التعليم المفتوح والدراسات العليا والوافدين الحق في ممارسة كافة أنشطة الاتحاد دون أن يكون لهم حق الترشح او الانتخاب.**" وبذلك عمل المقترح على إزالة كافة شروط الترشح المطاطة والتي كانت تستخدمها إدارات الكليات والجامعات في استبعاد الطلاب المعارضين[١٧]. لكن عمل المقترح ايضاً على استبعاد شرائح طلابية من حق الترشح أو الانتخاب كحال جميع اللوائح السابقة وهم طلاب الدراسات العليا والوافدين. وبذلك لم يساهم مقترح اللائحة في حل إشكالية حرمان مجموعات طلابية تواجه العديد من الازمات من حق الترشح او الانتخاب.

اختلفت لجان مجلس الاتحاد واختصاصاتها في مقترح اللائحة الذي أعدته حملة "جامعتنا" عن اللجان في اللوائح الطلابية السابقة. استبدل المقترح ٦ لجان من لجان مجلس الاتحاد في لائحة ٢٠١٣. فقد احتوى المقترح على لجنة الحقوق والحريات والتي تختص بالدفاع عن حقوق وحريات الطلاب داخل الحرم الجامعي ومتابعة التحقيقات ومجالس التأديب الخاصة بالطلاب، وتسيير ممارسة العمل الصحفي والإعلامي داخل الحرم الجامعي. وبذلك حاول المقترح إضافة لجنة للعمل على مواجهة الانتهاكات التي لحقت بالطلاب بعد ٣ يوليو ٢٠١٣.

اللجنة الثانية التي تضمنها المقترح كانت اللجنة الأكاديمية واختصت بمتابعة المؤتمرات العلمية والمساهمة في وضع الجداول الدراسية وجداول الامتحانات وذلك بما يناسب الطلاب. لكن تضمنت اختصاصات اللجنة متابعة تطبيق شروط هيئة الضمان والجودة، ومتابعة المناهج التعليمية وفقاً للمعايير الأكاديمية، والتقييم الدوري لأعضاء هيئة التدريس. هذه الاختصاصات تقع خارج مقدرة الطلاب، فمتابعة تطبيق شروط هيئة الضمان والجودة هي عملية تقنية، ومتابعة المناهج وفقاً للمعايير الأكاديمية والتقييم الدوري لأعضاء هيئة التدريس والاشراف على المؤتمرات العلمية، هي عملية تحتاج

إلى خبرة أكاديمية ودرجات علمية وخبرة عملية لم يتحصل الطلاب عليها. وبذلك اعطى المقترح أفضلية مُصاغة بشكل مطاط وغير محدد للطلاب على أعضاء هيئة التدريس وهي بالأغلب غير قابلة للتحقيق.

حَافظ المُقترح على اللجنتين الفنية والسياسية والثقافية واختصاصاتها, ولأول مرة في تاريخ اللوائح الطلابية أضاف المقترح لجنة المرأة التي اختصت بالعمل على تمكين المرأة والتنسيق مع المؤسسات النسوية للعمل على رفع الوعي الخاص بحقوق المرأة, والعمل على خلق بيئة آمنة للفتيات ومواجهة التحرش. وذلك لمواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي. بجانب ذلك عمل المقترح على توسيع قاعدة الانتخاب والترشح لمنصبي رئيس ونائب رئيس اتحاد طلاب الكلية والمعهد. فهذين المنصبين يتم انتخابهم انتخاب مباشر من جميع الطلاب المقيدين بالكلية. ويتم الترشح للمنصبين من أعضاء لجان اتحاد الكلية أو المعهد.

اضاف مقترح اللائحة الطلابية مجموعة من السياسات الواجب على الاتحادات الطلابية الامتثال لها, وهي سياسة المساحات الآمنة والتي تعمل على منع التمييز بناءً على الجنس او اللون او العرق او اللغة او النوع الاجتماعي. كما أضاف سياسة حرية الرأي والتعبير التي تعمل على منع خطاب التمييز والكراهية والتحريض على العنف. فمخالفة السياسات المنظمة للاتحاد تعرض عضو الاتحاد للعقوبات التأديبية. وبذلك حاول المقترح أن يحدد عدد من السياسات لضمان امتثال أعضاء الاتحاد لأهداف الاتحاد.

خاتمة

ترى المفوضية المصرية للحقوق والحريات أن الطريقة التي اعتمدت عليها وزارة التعليم العالي في اعداد مقترح اللائحة تعمل على تهميش قطاعات طلابية من المشاركة في عملية اعداد اللائحة. وهو ما ينافي تصريحات وزارة التعليم العالي، مثل استبعاد جامعات من المشاركة في اللجنة التي شكلتها الوزارة[١٨] كجامعة القاهرة التي يدرس بها ما يقرب من ١٠% من اجمالي الطلاب المُسجلين بالتعليم العالي في مصر[١٩].

كما أن المقترحات التي أعلنت الوزارة انها تسلمتها من الجامعات تضع استقلالية اتحاد الطلاب المالية والإدارية تحت وصاية إدارات الكليات والجامعات. بجانب احتوائها على شروط ترشح مطاطة إذا ما تم إقرارها سيتم استخدامها في اقصاء الطلاب المعارضين, وهو ما ينبئ بلائحة طلابية ستثير سخط المجتمع الجامعي. بالإضافة إلى أن لجنة اعداد مقترح اللائحة او وزارة التعليم العالي لم تعرض المقترح النهائي الذي تم عرضة على المجلس الأعلى للجامعات[٢٠] على المجتمع الأكاديمي بأكمله, وبطريقة تمتثل لمبادئ الشفافية وتداول المعلومات التي نص عليها الدستور المصري[٢١]. كما أن عملية إقرار اللائحة يجب أن تضمن أوسع مشاركة من أعضاء المجتمع الأكاديمي.

إن اعداد مجموعة من الطلاب لمقترح ظلّ للائحة الطلابية يؤكد على انفراد الوزارة بعملية إعداد مقترح اللائحة. فبمقارنة المقترح الذي أعدته حملة "جامعتنا" والمقترحات التي أعلنت لجنة إعداد اللائحة انها تسلمتها من الجامعات, يتبين مدى مساحة استقلالية اتحاد الطلاب المالية والإدارية في مقترح حملة "جامعتنا". فرغم المآخذ على مقترح "جامعتنا" الا انه لن يساهم في سيطرة إدارات الجامعات والكليات على الاتحادات الطلابية أو ممارسة النشاط الطلابي بمختلف أنواعه داخل الجامعات.

توصيات

تتوجه المفوضية المصرية للحقوق والحريات بتوصيات للسادة صانعي القرار بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمجلس الأعلى للجامعات.

١-اللائحة الطلابية هي شأن طلابي في المقام الأول, لا يجب أن تتم عملية اعدادها وإقرارها بمعزل عن الطلاب بالجامعات. لذا يجب أن تراجع وزارة التعليم العالي الطريقة التي جمعت بها مقترحات اللائحة الطلابية من الجامعات, وإشراك جميع الاتحادات والحركات والاسر والمبادرات الطلابية في عملية إعداد مقترح اللائحة الطلابية.

٢-على المجلس الأعلى للجامعات عرض المقترح النهائي الذي قدمته لجنة جمع مقترحات اللائحة على الطلاب والمجتمع الأكاديمي. وذلك للتعليق على اللائحة الطلابية ويجب اخذ هذه التعليقات بعين الاعتبار.

٣-إن استقلالية اتحاد الطلاب المالية والإدارية أمر يجب أن يدعمه المجلس الأعلى للجامعات ووزارة التعليم العالي, حتى تستطيع الاتحادات الطلابية القيام بالمهام التي أُنشأت من اجلها.

٤-إن جدوى النهج الذي تتبعه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في حل الأزمات التي تمر بها الجامعات المصرية, والذي يتمثل في إقصاء الجميع عن المشاركة في عملية صنع القرار. أثبتت فشلها على مر عقود وتسببت في تدني مستوى الخدمة التعليمية والبحث العلمي الذي تقدمة الجامعات المصرية, ومصادرة الأنشطة الطلابية والحرية الأكاديمية. لذا على وزارة التعليم العالي السماح بمشاركة جميع الجهات من طلاب وأكاديميين ومنظمات مجتمع مدني في عملية صنع القرار.

المراجع

[1] محمد ناجي, ٢٠١٦, "كسر الطوق" كيف استطاع طلاب معارضون الفوز في الانتخابات الطلابية؟, مؤسسة حرية الفكر والتعبير, اخر وصول: ٢٠١٧/٤/٢٧. https://afteegypt.org/uncategorized/2016/04/04/12036-afteegypt.html#_ftn19

[2] محمد مصطفى, ٢٠١٥, القمع المقنن, المفوضية المصرية للحقوق والحريات, ٤ نوفمبر, اخر وصول: ٢٠١٧/٤/٢٧. http://www.ec-rf.org/?p=576

[3] مؤسسة حرية الفكر والتعبير, ٢٠١٣, بعد مسلسل من التعتيم على اصدارها رئيس الوزراء يصدر اللائحة الطلابية بالمخالفة للدستور والقانون والمؤسسة تقرر الطعن عليها امام القضاء, اخر وصول: ٢٠١٧/٤/٢٧. https://afteegypt.org/academic_freedom/2013/01/16/803-afteegypt.html

[4] وفاء فايز, ٢٠١٦, «الشروق» تكشف: مجلس الدولة رفض الطعن على لائحة طلاب الجامعات ٢٠١٣. والوزير يصر على تجاهلها, الشروق, ٢ نوفمبر, اخر وصول: ٢٠١٧/٤/٢٧. http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=02112016&id=8d91d1ff-1b8f-4220-a051-791a3807e453

[5] أسماء أبو بكر, ٢٠١٦, اتحاد طلاب مصر "غير المعتمد" يرفض لائحة ٢٠٠٧ لإجراء الانتخابات الجديدة, مصر العربية, انوفمبر, اخر وصول: ٧ يناير ٢٠١٦, http://www.masralarabia.com/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA/1300234-%D8%A5%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%A8--%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%BA%D9%89---%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-2007-%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9 .

[6] وفاء فايز,٢٠١٦, لائحة «مبارك» لاتحادات الطلاب تثير غضب «ممثلي الحركات», الشروق, ٣١ أكتوبر, اخر وصول: ٢٠١٧/٤/٢٥. http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=31102016&id=5fa03ac6-1b4a-4527-a4f3-9cb9040ae7ee

[7] مي شمس الدين, ٢٠١٦, «لائحة مبارك». أزمة جديدة بين «الشيحي» و«طلاب مصر», ١٢ نوفمبر, مدى مصر, اخر وصول: ٢٠١٧/٤/٢٧. http://www.madamasr.com/ar/2016/11/12/feature/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AD%D9%8A/

[8] وائل ربيعي, ٢٠١٦, "الأعلى للجامعات" يرفض مقترحا بتشكيل اللجنة المشرفة على اللائحة الطلابية, اليوم السابع, ١٧ ديسمبر, اخر وصول: ٢٠١٧/٤/٢٨. http://www.youm7.com/story/2016/12/17/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D8%A7-%D8%A8%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%81%D8%A9-

%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9/3014903

[٩] وائل ربيعي، ٢٠١٧، رئيس جامعة عين شمس: رؤية شاملة للائحة الطلابية خلال أسبوعين، 0 مارس، اليوم السابع، اخر وصول: ٢٠١٧/٤/٢٨. http://www.youm7.com/story/2017/3/5/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%B4%D9%85%D8%B3-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D9%88%D8%B9%D9%8A%D9%86/3128838

[١٠] اتحاد طلاب كلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠١٧، ملتقي كليات الحقوق بالجامعات المصرية، موقع FACEBOOK، ٣١ يناير، اخر وصول: ٢٠١٧/٤/٢٨. https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1923110871253228&id=1747951152102535

[١١] ج.ع، أجرى المقابلة محمد مصطفى، ٢٠١٧، مقابلة مع أحد الطلاب المشاركين في حملة "جامعتنا، ٣٠ أبريل.

[١٢] https://drive.google.com/file/d/0Bz2zNJYmMqGPSW5Ha1Z4SGwtTTQ/view

[١٣] جامعتنا، مقترح اللائحة الطلابية، صفحة الطلاب مش هتبيع، اخر وصول: ٢٠١٧/٤/٢٨. https://drive.google.com/file/d/0B0_mX365nATpOE1CXzNYMHROTkk/view

[١٤] جامعتنا، بيان إطلاق حملة جامعتنا، صفحة الطلاب مش هتبيع، موقع FACEBOOK، اخر وصول: ٢٠١٧/٤/٢٨. https://www.facebook.com/eltolabmshhatbee3/photos/a.981221578622596.1073741828.981089698635784/1339138656164218/?type=3

[١٥] فرحة نادر، أجرى المقابلة محمد مصطفى، ٢٠١٧، مقابلة مع أحد الطلاب المشاركين في حملة "جامعتنا، ٣٠ أبريل.

[١٦] محمد مصطفى،٢٠١٦، اللائحة الطلابية محاولة للفهم، المفوضية المصرية للحقوق والحريات، ١١ أكتوبر، اخر وصول:٢٠١٧/٤/٢٩. http://www.ec-rf.org/?p=1698

[١٧] المصدر السابق.

[١٨] وائل ربيعي، ٢٠١٦، مفاجأة. جامعة القاهرة غير ممثلة بلجنة وضع اللائحة الطلابية الجديدة، اليوم السابع، ١٨ ديسمبر، اخر وصول: ٢٠١٧/٤/٣٠. http://www.youm7.com/story/2016/12/18/%D9%85%D9%81%D8%A7%D8%AC%D8%A3%D8%A9-%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%85%D8%AB%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9/3015319

[١٩] محمد مصطفى، ٢٠١٦، الطريق إلى التعليم العالي، المفوضية المصرية للحقوق والحريات، ٣١ يوليو، اخر وصول: ٢٠١٧/٤/٣٠. http://www.ec-rf.org/?p=1600

[٢٠] محمد كامل، ٢٠١٧، «عبد الغفار»: مراجعة الصيغة النهائية للائحة الطلابية لعرضها على «الأعلى للجامعات»، ٧ ابريل، اخر وصول: ٢٠١٧/٤/٣٠. http://www.almasryalyoum.com/news/details/1114409

[٢١] المادة (٦٨)، الدستور المصري ٢٠١٤، "المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم م ▪الحق في الاطلاع على المعلومات وتلتزم

مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بدار الوثائق القومية, وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف, وترميمها ورقمنتها, بجميع الوسائل والأدوات الحديثة, وفقاً للقانون."

ملحق ١ "صورة ضوئية من استلام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمقترح حملة "جامعتنا"

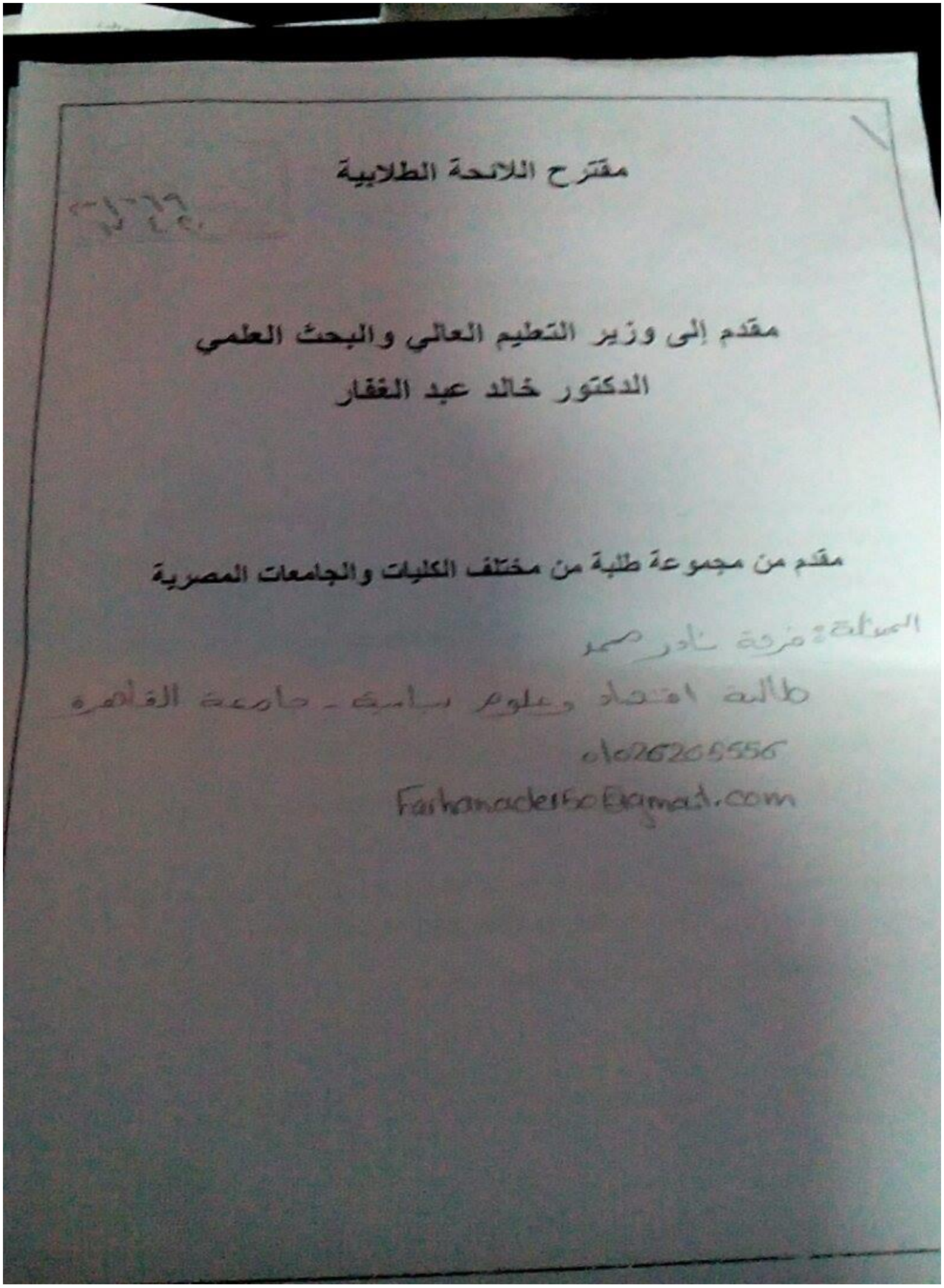
مقترح اللائحة الطلابية

مقدم إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي
الدكتور خالد عبد الغفار

مقدم من مجموعة طلبة من مختلف الكليات والجامعات المصرية

المرشحة: فرحة نادر محمد
طالبة اقتصاد وعلوم سياسية - جامعة القاهرة
٠١٠٢٦٢٥٥٥٦
FarhanaderFa@gmail.com